



# UNHCR

UN High Commissioner for Refugees

المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

كلمة السيد/ كريم أتاسي

ممثل المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لدى جمهورية مصر العربية  
والدولة العربية ولدى جامعة الدول العربية

في الاجتماع السادس لعملية التشاور العربية الإقليمية حول الهجرة واللجوء

يلقيها نيابةً عنه

السيد/ قيادار أيوب

مسؤول أول التنسيق الإقليمي بالمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لدى جامعة الدول العربية والمنظمات العربية المتخصصة

13 يوليو 2020  
جمهورية مصر العربية

## بسم الله الرحمن الرحيم

سعادة السفيرة الدكتورة/ هيفاء أبو غزالة، الأمين العام المساعد، رئيس قطاع  
الشؤون الإجتماعية بجامعة الدول العربية،،  
أصحاب السعادة، ممثلي الدول الأعضاء،،  
السيادات والسادة ممثلي منظمة الهجرة الدولية واللجنة الاقتصادية والاجتماعية  
لغربي آسيا (إسكوا)،،

إنه لمن دواعي سروري أن أتواجد معكم اليوم نيابة عن الممثل الإقليمي للمفوضية  
السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لدى جمهورية مصر العربية وجامعة الدول  
العربية؛ كما يطيب لي أن أتوجه بخالص عبارات الشكر والامتنان إلى جامعة الدول  
العربية على تنظيم هذا الاجتماع الافتراضي لعملية التشاور العربية الإقليمية حول  
اللجوء والهجرة، في إطار متابعة تنفيذ الدول الأعضاء للاتفاق العالمي بشأن  
اللاجئين والاتفاق العالمي للهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، والذي يُعقد في ظل  
الظرف الدقيق الذي يشهده العالم أجمع مع انتشار جائحة كورونا.

### السيدات والسادة،،

ليس خافياً على أحد خطورة الظرف الإنساني الذي يمر به العالم في هذه الأونة،  
وهو ظرف تاريخي بالمعنى الدقيق والشامل لهذه الكلمة، حيث يشير تقرير  
الاتجاهات العالمية للمفوضية لسنة 2019 أن النزوح القسري يطال تأثيره الآن أكثر  
من 1% من سكان العالم - وبالتحديد 1 من بين 97 شخصاً - مع عدم قدرة المزيد  
من أولئك الفارين على العودة إلى أوطانهم، وأن 79.5 مليون شخص قد نزحوا  
قسرياً مع نهاية عام 2019 عالمياً، وهو رقم لم تشهد المفوضية أعلى منه من قبل،  
بمعدل ارتفاع قدره 11% مقارنةً بسنة 2018، ومعدل ارتفاع قدره 18% مقارنةً  
بسنة 2015، ومعدل ارتفاع يُقارب الـ50% خلال هذه العشرية.

كما أشار التقرير أيضاً إلى تضاؤل فرص اللاجئين من حيث الآمال المعقودة على  
رؤية نهاية سريعة لمحنهم؛ حيث أن في تسعينات القرن الماضي، تمكن ما يُعادل  
1.5 مليون لاجئ من العودة إلى الدول الأصلية كل عام. غير أنه على مدى العقد

الماضي، ناهز هذا العدد حوالي 385,000 شخص، وهو ما يطرحُ بإلحاح مُعضلة إيجاد الحلول للاجئين.

أما في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، فقد سجلت المفوضية 2.642.700 لاجئ وملتمس لجوء بنهاية سنة 2019 مقارنةً بـ2.7 بنهاية سنة 2018 وهو ما يُعد إنخفاض بنسبة 2.2%؛ حيثُ سجلت سوريا 6.6 مليون لاجئ في 2019 مقارنةً بـ6.7 مليون في 2018 وهي التي تسير في عامها العاشر من النزاع وتستنأثر وحدها بما مجموعه 13.2 مليون لاجئ وملتمس لجوء ونازح داخلياً، وهو ما يمثل سدس إجمالي الأعداد على المستوى العالمي.

ويأتي هذا التباين في انخفاض نسبة النزوح القسري في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مقابل الارتفاع السنوي للأعداد عالمياً نتيجة عاملين رئيسيين: الأول هو النزوح الجديد في عام 2019، لاسيما في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ومنطقة الساحل، وجنوب السودان، وميانمار.. والثاني هو التطور الذي طرأ على وضع الفنزويليين خارج بلادهم، حيث أن كثيراً منهم غير مسجلين قانونياً كلاجئين أو ملتسمي لجوء، ولكنهم بحاجة إلى ترتيبات مراعية للحماية.

### السيدات والسادة،

كان لجائحة كورونا أثر سلبي على كافة مناحي الحياة، حيث جاء هذا الفيروس ليبرز نقاط الضعف في النُظم الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية والصحية التي أدت بدورها إلى تفاقم تبعات الوباء في جميع المجالات، من الصحة إلى الاقتصاد... ومن الأمن إلى الحماية الاجتماعية. هذا وتضاعفت تداعيات هذا الوباء على اللاجئين وملتسمي اللجوء، وبصفة خاصة فيما يتعلق بأوجه عدم المساواة بين الجنسين وكذا أشكال التمييز المتعددة والمتداخلة التي تواجهها النساء والفتيات. ومن ناحية أخرى، أثرت الإجراءات المُتَّبعة وسياسات الإغلاق التي طبقتها معظم الدول العربية لاحتواء فيروس كورونا، بما في ذلك القيود المفروضة على الحركة، على قدرة معيلي الأسر على كسب الرزق وتلبية الإحتياجات الأساسية، وازداد خطر العنف الأسري وخاصةً العنف ضد المرأة مقارنةً بالأوقات العادية عند استخدام استراتيجيات العزل الذاتي والحجر الصحي بالمنازل، وازداد معه تردي الأوضاع الاقتصادية للاجئين ومعدلات انتشار الأعراض السلوكية نتيجة للضغوط النفسية والاجتماعية لهذا الوضع.

ليس ذلك فحسب، فقد أدى وباء كورونا أيضاً إلى تفاقم أوجه الضعف المعتادة عند توفير الحماية وخلق أوجه ضعف جديدة بين الأشخاص الذين تُعنى بهم المفوضية، مما أدى إلى زيادة مستويات القلق وعدم اليقين حول المستقبل والتي يُمكن أن تفرز أعراض صحية ونفسية واجتماعية إضافية على المدى الطويل. ويظل الخوف من الإخلاء والتمييز وفقدان سُبل العيش الكريم أو انخفاضها، مصادر رئيسية للاضطراب النفسي والاجتماعي الذي يُهدد حياة اللاجئين.

### السيدات والسادة،

يُعتبر اللاجئين وملتمسو اللجوء والنازحون داخلياً ممن يحاولون ممارسة التباعد الاجتماعي أثناء العيش في مخيمات اللاجئين، وخاصة فئة الأفراد ذوي الحاجة إلى حماية خاصة كالمسنين والأشخاص ذوي الإعاقة الذين قد يُواجهون صعوبات في الوصول إلى معلومات صحيحة حول الصحة العامة والوقاية من كورونا، من أكثر الفئات عُرضة لخطر تفشي الوباء. لذا، تتطلب الاستجابة نهجاً يشمل المجتمع بأسره للتخفيف من الآثار المروعة لهذه الجائحة على اللاجئين والنازحين داخلياً، بالإضافة إلى المجتمعات التي تستضيفهم.

وفي ظل هذه الظروف، تُركز المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مجهوداتها لضمان حماية اللاجئين عن طريق إبراز المجالات التي تحتاج إلى الدعم بدءاً من الإستقبال والقبول والتسجيل ومعالجة الحالات (تحديد وضع اللاجئ)، ومنع الاحتجاز والترحيل القسري وتوثيق الحالة المدنية، وآليات حماية الطفل، وإشراك الشباب، وتلبية الاحتياجات الأساسية (كالخدمات الصحية وفرص التعليم)، وصولاً إلى الحلول. هذا بالإضافة إلى الحماية المجتمعية مع الاهتمام بتعزيز التواصل مع المجتمعات والوقاية من العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي، والحماية من الاستغلال والاعتداء الجنسي... كل ذلك من خلال نهج يشمل المجتمع ككل كما هو مُوضح وجاري العمل به في الميثاق العالمي بشأن اللاجئين.

### السيدات والسادة،

تقوم المفوضية وشركاؤها في المنطقة العربية بتكثيف أنشطة الصحة النفسية والدعم النفسي والاجتماعي، عن طريق خطة التأهب والاستجابة للصحة النفسية

والإجتماعية الخاصة بفيروس كورونا المستجد، التي أصدرها المكتب الإقليمي للمفوضية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا وتهدف إلى معالجة الاحتياجات الجديدة الناشئة من الصحة العقلية والدعم النفسي الاجتماعي بين النازحين قسراً فيما يتعلق بفيروس كورونا المستجد، وضمان وصول اللاجئين والأشخاص النازحين داخلياً ممن كانوا يُعانون في السابق من اضطرابات عقلية إلى خدمات الصحة النفسية والخدمات النفسية والاجتماعية، كخدمات "أساسية" والتي تُشكل جزءاً من الإستجابات الوطنية لفيروس كورونا المستجد.

ولتلبية تلك الاحتياجات، تشجع المفوضية الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية على دمج اللاجئين في خطط الإستجابة الوطنية والمحلية لفيروس كورونا المستجد على غرار ما قامت به جمهورية مصر العربية، الجمهورية الإسلامية الموريتانية، المملكة الأردنية الهاشمية والمملكة المغربية على سبيل المثال، مع التأكيد الكامل على استعدادها لمواصلة دعم الدول الأعضاء لمواجهة الطلب المتزايد على هذه الخدمات، بما في ذلك من خلال إجراء تقييمات للاحتياجات والبرامج المُصممة لضمان أن خدمات الاستجابة للحماية الأساسية، وخاصة الخدمات القانونية والرعاية الصحية، وخدمات التعليم للأطفال (خاصة في ظل استمرار تعليق التعليم وإغلاق المدارس في بعض الدول)، وخدمات الدعم النفسي والاجتماعي، والأمن وإنفاذ القانون والوصول إلى العدالة تظل جميعها مفتوحة ومتاحة، بما في ذلك للاجئين وملتزمي اللجوء باستخدام خطوط المساعدة والمنصات الإلكترونية والرقمية حسب الحاجة، حتى ولو كان عن بُعد.

وعلاوة على ذلك، تقدم المفوضية الخدمات للاجئين في حاجة إلى حماية خاصة كالنساء، وتوفير بيئة آمنة تضمن لهن سُبل العيش الكريم ومقومات الصحة، حيث تعمل المفوضية أيضاً على توفير خدمات الحماية من العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي في وضع اللجوء والنزوح الداخلي. ولتلبية هذه الاحتياجات وخدمات الإستجابة لها، فمن المُلح الأخذ في الإعتبار مخاطر العنف المتزايدة للاجئات والنازحات وعديمات الجنسية عند تصميم الخطط الوطنية للوقاية والاستجابة والتعافي من فيروس كورونا المستجد، وإنشاء شبكات حماية متكاملة تضمن وصولهن لخدمات الدعم المُنقذ للحياة والدعم ضد العنف بكافة أشكاله وخاصةً العنف الجنسي والتي تضمن أمنهن المالي والمادي... إن التطبيق الكامل لتلك المساعي يساهم في تنفيذ مخرجات الميثاق العالمي بشأن اللاجئين والذي من شأنه أن يُعزز الاستجابة الدولية لتحركات اللاجئين الكبيرة وحالات اللجوء التي

طال أمدها ويخفف الضغوط على البلدان المستضيفة، ويعزز قدرة الاعتماد على الذات لدى اللاجئين، ويوسع نطاق الوصول إلى حلول البلدان الثالثة ويدعم الظروف في بلدان الأصل للعودة الطوعية بأمان وكرامة.

وفي هذا السياق، تُثمن المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مجهودات الدول الأعضاء ومختلف الأطراف الفاعلة في المجتمع الدولي في الالتزام بتعهداتها من حيث حماية اللاجئين من خلال تطبيق الإتفاق العالمي بشأن اللاجئين بطريقة مرنة تُراعي خصوصية الدول. وإذ تدعو المفوضية الأمانة العامة لجامعة الدول العربية والدول الأعضاء إلى الإنتهاء من تحديث مشروع الإتفاقية العربية الخاصة بأوضاع اللاجئين في المنطقة العربية (والتي استنفذت عملية التحديث إلى حينه أكثر من ربع قرن - 26 عام) والدفع نحو اعتمادها في أقرب الآجال كإطار قانوني إقليمي يسمح بتوفير الحماية للاجئين بشكل أفضل.

**السيدات والسادة،**

يقيننا راسخ أن للمنظمات الإقليمية ومنها جامعة الدول العربية، ومن خلالها الدول الأعضاء، رفيع الصدى لمناصرة جهود المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لتوسيع نطاق الحماية خلال هذا الطرف الدقيق؛ كما يحدونا أمل في المزيد من الشراكة لمتابعة تنفيذ الالتزامات التي وردت في الإتفاق العالمي بشأن اللاجئين.

شاكرين مجدداً دعوة الأمانة العامة ومتمنين كل السداد والتوفيق لأعمال عملية التشاور.

**ولكم خالص الشكر،**